

Rural development programs and their role in the development of the agricultural sector in the wilaya of Oum el bouaghi 2020 /1990

ASSIA Lifa¹

¹ Earth Science and Land-Use Planning, University of Constantine 01, Algeria, assianahal@yahoo.fr

ARTICLE INFO

Article history:

Received:03/01/2021

Accepted:23/12/2021

Online:07/01/2023

Keywords:

Agricultural
Development,
Oum el Bouaghi,
Private Sector,
Agricultural Investment,
Water Source.
JEL Code : Q10, Q18,
R00, O20

ABSTRACT

This study aims to know the mechanisms on which Algeria has relied to help the agricultural sector to achieve local development. As an applied case, the case of Oum El bouaghi was studied, using a descriptive approach to describe the elements of the research, and the analytical method was used in the data of the study to explain the policy of the Rural Development Programs and its role in the development of the agricultural sector, through the available statistics on the agricultural sector in the state of Oum El bouaghi, and it was concluded that Algeria has provided many structures and programs of support to the agricultural sector, including the national agricultural development plan, the policy of agricultural and rural renewal, and the right of concession and this is reflected in the statistics The agricultural sector, because it is clear that agricultural support is constantly increasing and at a significant annual volume, which has been sufficient to achieve positive growth.

برامج التنمية الريفية ودورها في تطوير القطاع الفلاحي بولاية أم البواقي 2020/1990

آسيا ليفة¹

¹ كلية علوم الارض والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، assianahal@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2021/01/03

تاريخ القبول: 2021/12/23

تاريخ النشر: 2023/01/07

الكلمات المفتاحية

تنمية فلاحي

ام البواقي

قطاع خاص

استثمار فلاحي

موارد مائية

JEL Code : Q10, Q18,

R00, O20

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآليات التي اعتمدت عليها الجزائر من أجل دعم القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية المحلية، وكحالة تطبيقية تم دراسة حالة ولاية بسكرة، معتمدين على استخدام المنهج الوصفي من أجل وصف عناصر البحث، كما تم استخدام المنهج التحليلي في معطيات الدراسة لشرح سياسة برامج التنمية الريفية ودورها في تطوير القطاع الفلاحي، من خلال الإحصائيات المتاحة حول القطاع الفلاحي في ولاية أم البواقي، وتم التوصل إلى أن الجزائر عملت على توفير العديد من الهياكل والبرامج الداعمة للقطاع الفلاحي، منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وحق الامتياز وهذا ما انعكس إحصائيات القطاع الفلاحي، حيث توضح بأن الدعم الفلاحي في تزايد مستمر وبحجم معتبر سنوياً، كان كفيلاً بتحقيق نمو إيجابي.

- مقدمة:

انتهجت الجزائر سياسة تنمية ريفية في ظل التحول الاقتصادي والانفتاح على اقتصاد السوق واعتبرت تحسين ظروف معيشة المواطنين في الارياف عامل محفز لتنمية القطاع الفلاحي التي يجب النظر اليها كأوساط طبيعية مركزية يعيش فيها السكان معيشة ملائمة ومريحة تساعدهم على الاستقرار ومن خلالها الاهتمام بالزراعة. جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 وكان يهدف إلى ديمومة المستثمرات الفلاحية وحمايتها وتطويرها. -مضاعفة الإنتاجية والتنافسية وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم. -تحسين الثروة العقارية وتوسيعها وتثمينها عن طريق الاستصلاح. -حماية القدرات الإنتاجية وحماية الأراضي والمياه. -منح إعانات تسمح بتوجيه وتشجيع الاستثمار والإنتاج.

إشكالية الدراسة: تتمحور حول ماهية الآليات المتبعة لتحقيق التنمية الفلاحية في أم البواقي؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على البرامج والمشاريع المطبقة من طرف الدولة بهدف تطبيق التنمية الفلاحية والنهوض بعالم الريف الجزائري عامة وتنمية ولاية أم البواقي خاصة، كما سيتم التطرق الى سياسات التجديد الفلاحي وحق الامتياز، بالإضافة إلى تحليل مصادر تمويل القطاع الفلاحي خلال تطور التمويل الممنوح لكل مصدر وتطور حجم الإنتاج الفلاحي في الولاية.

منهج الدراسة: للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على إشكالية الدراسة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وكذا تم اعتماد منهج دراسة الحالة، وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول المتعلقة بالجانب الاقتصادي.

الدراسات السابقة: تمثلت أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد جوانبها في الدراستين التاليتين:

1- جعفري جمال وعبدلي ادريس: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014

مقال منشور بمجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، JEJE ISSN: 2710-8511

Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 3, No. 1, 26-39(2019)

هدفت الدراسة لتشخيص واقع القطاع الفلاحي خاصة منذ بداية الألفية الثالثة، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها أن هذا القطاع لا يزال يعاني من التبعية للخارج، بالرغم من الارتفاع المحسوس في القيمة المضافة إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بمختلف القطاعات الأخرى، ويبقى القطاع الفلاحي رهين الظروف المناخية بدرجة كبيرة إضافة إلى ذلك عدم استغلال كثير من المساحات الزراعية الخصبة نتيجة النزاعات التي يعرفها العقار الفلاحين، مع ضعف التكنولوجيا الزراعية خاصة ما تعلق بتقنيات الري الحديثة.

2- محمد بوهلال والطيب الوافي ' دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة 2002-2017 مقال منشور بمجلة الباحث ISSN 1112- 3613 الصادر في جانفي 2019، سعت هذه الدراسة الى ابراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي في الجزائر في التنمية الاقتصادية

والتطرق الى أهم سياسات الدعم المعتمدة من طرف الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي وفي الاخير توصل الباحثان الى ان آلية تمويل القطاع الفلاحي ودعم المشروعات الفلاحية في تبسة توضح دعم الدولة في تزايد وبحجم معتبر سنويا الا انه لم يحقق التنمية المحلية الكافية.

1 الإصلاحات الفلاحية في ظل نظام اقتصاد السوق:

1-1 القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الهيكلية 1990 - 1999:

برنامج التعديل الهيكلي : شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين الكثير من التحولات، كان بعضها نتيجة لمستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي وتفاقم أزمة الديون الخارجية وظهور المنظمة العالمية للتجارة كفاعل يفرض شروطه على الاقتصاد الوطني ومن الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل كالعشيرة السوداء التي كانت نتائجها وخيمة على الريف خاصة، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط وتراجع فرص العمل بدأ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر منذ 1990 الذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، ويمكن إيجاز أهم محاور التكييف الهيكلي في النقاط التالية :

-إعادة هيكلة العقار الفلاحي؛

-إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين؛

-تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية الا بعض المحاصيل الاستراتيجية؛

-خصوصية القطاع الفلاحي؛

-رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات إلا البذور ويقدر الدعم بها 10% الى 20%؛

-إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع الفلاحين.

1-2 آثار سياسة التعديل الهيكلي على القطاع الفلاحي:

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة 12.8 % من القيمة الإجمالية المضافة بعدما كان في 1987 بنسبة 8.7 % وحقق مقدار 147 مليون دينار سنة 1993 خلقت 30000 منصب شغل ورغم ذلك فالنتائج لم تكن مرضية لأنها لم تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الفلاحي رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة للنهوض بهذا القطاع، وخاصة سياسة تحرير الأسعار التي لم تعطي ثمارها كما أدت سياسة إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الحيوانية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت في وتيرة الإنتاج الزراعي وأدت إلى افتقار الكثير من فئات المجتمع ونتيجة لذلك تم استبدال استراتيجية التنمية الفلاحية تلك بسياسة ملائمة، وهذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تداركه.

2-2 الإصلاحات الفلاحية بعد سنة 2000:

2-2-1 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: مع بداية الألفية الجديدة، انتهجت الدولة الجزائرية سياسة جديدة تصبو إلى تطوير القطاع الفلاحي وتنمية الزراعة وتشجيع الفلاحين على البقاء في الأرياف بدل النزوح نحو المدينة ولهذا تم وضع مخطط وطني للنهوض بهذا القطاع وهو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. جاء هذا المخطط لترسيخ حداثة القطاع

الفلاحي حيث تم وضع مجموعة من القوانين لتكون الإطار القانوني القاعدي الذي يحكم السياسة الزراعية في الجزائر أهمها:

القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23/12/1999م: يتضمن قانون المالية لسنة 2000 لاسيما المادة 54 منه والذي كان بمثابة الانطلاقة الحقيقية لهذا البرنامج الذي سيكون له نتائج معتبرة فيما بعد. بحيث يهدف المخطط إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتغطية الاستهلاك بالناتج المحلي وتنمية قدرات الإنتاج وتوسيع النطاق الزراعي وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية (المياه والأراضي) التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة. للسير نحو الاكتفاء الذاتي وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـ 600.000 هكتار (غربي، 2001، ص94).

ويتم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بناء على المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18/07/2000م الذي وضع الخطوط العريضة للمخطط.

-تدعيم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروع.

-تكيف أنظمة الإنتاج: من خلال تقديم دعم مباشر للأنشطة التي تسمح بتأمين مداخيل الفلاحين والأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدته أما عن برنامج تنفيذها فجاء كالتالي:

1. استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز: وهذا بإدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان من خلال مشاركة الولاية ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول ومتابعة المشاريع.

البرنامج الوطني للتشجير: إعطاء الأولوية للتشجير المفيد الذي يعود بالربح الاقتصادي من خلال تطوير زراعة الأشجار المثمرة (الزيتون، التين، اللوز، الفستق....) من أجل حماية التربة من جهة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من جهة أخرى. وبدأ تنفيذها في عدة ولايات (معسكر، سيدي بلعباس، عين تيموشنت) وتجه نحو التوسع في الولايات الشرقية خاصة الواقعة في منطقة الأوراس (خنشلة، بانتة، أم البواقي).

استصلاح الأراضي بالجنوب: من خلال إعادة استصلاح الأراضي الواقعة حول الواحات في إطار برنامج الامتياز الفلاحي. أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ضخمة وبرامج التنمية الفلاحية (تكثيف الحبوب، برامج التشجير، استصلاح الأراضي) يركز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية حتى تصبح ملائمة لمتطلبات إنجاز الأهداف المحددة.

2-2-2 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002م، لإدماج العالم الريفي ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تم قطع مرحلة جديدة ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الريفية حددت أهداف أوسع أكثر لإدخال:

-تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي.

-تأمين كل الموارد المتاحة.

-حماية البيئة.

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في حالة صعبة، فقد تم إيلاء أهمية خاصة إلى دعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفتها وحدة منشئة للثروة وكذا لفائدة المناطق الداخلية (الجنوب الهضاب العليا، الجبال).

لقد أرسى إلغاء منصب الوزير المنتدب للتنمية الريفية ودمج مهامه في جوان 2008م في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أسس التنسيق بين سياسات التنمية الفلاحية والريفية والانسجام في كفاءات تنفيذها وتضافر الجهود في وضعها حيز التنفيذ ثم ذلك فيما بعد بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 3 أوت سنة 2008 الذي يسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، الذي وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

الفاعلون المعنيون بسياسة التجديد الفلاحي والريفي:

سكان الأرياف: 13 مليون نسمة في الوسط الريفي من بين 3701 مليون نسمة في جانفي 2012.

الأسر الريفية: 1.750.000 أسرة، المستثمرون الفلاحيون والمربون: 1.145.000 فرد، العمال على مستوى المستثمرات الفلاحية: 2.5 مليون عامل، التجمعات السكانية الريفية: 3.667 تجمع، من بين 4.563 في المجموع، البلديات الريفية: 979 بلدية من بين 4.563 في المجموع، المصالح المالية الجوارية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية: (350 وكالة)، الصندوق الوطني للتعااضية الفلاحية: (64 صندوق جهوي).

-غرفة وطنية للفلاحة و 48 غرفة ولائية (900.000 فلاح ومربي مسجلين)

-1200 جمعية ذات 84.000 منخرط.

-1901 تعاونية فلاحية معتمدة.

24 مجلس وطني وجهوي للمهن المشتركة حسب الفرع والقطب الجهوي (وزارة الفلاحة، 2018، ص 71-72)

لقد تم اختيار فترة 2020 لتقييم إنجازات السياسة منذ انطلاقتها سنة 2009 وبذلك فقد وضعت سياسة التجديد الفلاحي والريفي نفسها أمام تحدي تحقيق تنمية فلاحية حقيقية، السياسات الزراعية يمكن اختصارها في مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي، كما أنها عبارة عن أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي من أجل أن يحقق أهدافه المخطط لها، وهي بذلك ليست واحدة وإنما تتنوع تبعا للظروف الخاصة والعامة الداخلية والخارجية لكل مرحلة. ونظرا لخاصية الاختلاف هذه، فقد عرفت الجزائر سياسات مختلفة تماشيا مع المراحل التاريخية التي مرت بها وظروف كل مرحلة، أما بخصوص سياسات مرحلة التسعينات فتتجلى من خلال برامج الإصلاح الزراعي والتكيف الهيكلي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وما تحمله من تدابير أخرى في المجال الزراعي ينتظر منها زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق تنمية فلاحية، مما يسمح بتحقيق أمن غذائي على وجه الخصوص، وإبعاد الجزائر من وضع التبعية للخارج في المجال الزراعي الغذائي الذي تعيشه.

فهل استطاعت هذه السياسات بلوغ أهدافها في الجزائر عامة وأم البواقي خاصة؟

هذا ما سوف نناقشه في الدراسة التطبيقية.

II الدراسة التطبيقية

1-11 الإمكانات الفلاحية لولاية أم البواقي

تتمتع ولاية أم البواقي بأراضي زراعية ومساحات مسقية وعتاد فلاحي للوقوف على مدى اكتساب الولاية للإمكانات والمؤهلات التي تساعد على التنمية كما يمكننا معرفة المعوقات التي تقف في طريقها، ومن خلالها يمكن معرفة الوضع الراهن للتنمية الفلاحية بالولاية.

1 - التوزيع العام للأراضي في الولاية:

تقدر مساحة ولاية أم البواقي بـ 618759 هكتار موزعة كما يلي:

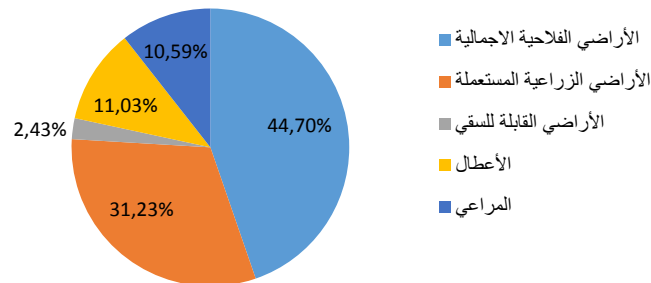
- الأراضي الفلاحية الإجمالية: تشغل مساحة تقدر بـ 516482 هكتار.
- الأراضي الزراعية المستعملة: تشغل مساحة تقدر بـ 360885 هكتار.
- الأراضي القابلة للسقي: تشغل مساحة تقدر بـ 28131 هكتار.
- الأعطال: تشغل مساحة تقدر بـ 127464 هكتار.
- المراعي: تشغل مساحة تقدر بـ 122424 هكتار.

2-توزيع الأراضي حسب نوع الزراعات:

- الحبوب الشتوية: 210000 هكتار
- البقوليات الغذائية: 310 هكتار
- الاعلاف: 13140 هكتار
- زراعة الخضروات: 2858 هكتار
- الزراعة الصناعية: 1062 هكتار تبغ و 92 هكتار طماطم صناعية
- الأشجار المثمرة: 2672 هكتار، منها زراعة الزيتون 1558 هكتار.

المساحة الإجمالية المستعملة 230000 هكتار ما يعادل 63% من المساحة الزراعية المستعملة 360885 هكتار (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2018، ص 4-5).

شكل رقم 01: التوزيع العام للأراضي



المصدر: الباحثة بالاعتماد على معطيات المصالح الفلاحية لام البواقي 2018

3-تقسيم العقار الفلاحي:

جدول رقم 01: تقسيم العقار الفلاحي في ولاية ام البواقي:

نوع العقار	العدد	المساحة (هـ)	معدل المساحة المستعملة %
------------	-------	--------------	--------------------------

20		506	المستثمرات الفلاحية الجماعية EAC
	72 714	2 479	عدد المستفيدين
05	19 129	1 169	المستثمرات الفلاحية الفردية EAI
02	8 217	08	المزارع النموذجية
72	222 310	16 027	المستثمرات الخاصة
11	35 909	/	مساحات مستغلة بدون وثائق
01	2 355	26	مستثمرات أخرى (SARL)
/	251	03	محطة تجريبية*
100	360 885		

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ولاية أم البواقي 2018

*: المحطات التجريبية (INSID, ITCMI et ITLV)

نلاحظ من خلال الجدول أن المستثمرات الخاصة تشغل أكبر مساحات العقار بنسبة 72 %، تأتي بعدها المستثمرات الفلاحية الجماعية EAC بنسبة 20 %، ثم مساحات مستغلة بدون وثائق بنسبة 11 %، في حين تمثل المستثمرات الفلاحية الفردية EAI 05 %، وتمثل المزارع النموذجية نسبة 02 %، وأخيرا مستثمرات أخرى مثلت نسبة 01 % . نستنتج مما سبق أن القطاع الخاص يستحوذ على أكبر نسب العقار الفلاحي.

4-مساحات الأراضي الزراعية في ولاية أم البواقي:

تظهر فروق في المساحة الزراعية المستغلة (المسقية وغير المسقية) بين البلديات بقيم متفاوتة وللتفصيل نذكر:

4-1 بلديات بها مساحات زراعية واسعة: تنحصر مساحة الأراضي بها بين 30.000 و 10.000 هكتار، وهي بلديات تقع في المنطقتين الجنوبية، الشرقية والوسطى: (أم البواقي، عين الزيتون، فكيرينة، واد نيني، مسكيانة الرحية، الضلعة، عين فكرون، بوغرة السعودي، عين ببوش، بريش، قصر الصبيحي). وكذلك المنطقة الغربية كبلديات: (عين مليلة، أولاد حملة، سيقوس، العامرية، بئر الشهداء).

4-2 بلديات بها مساحات زراعية متوسطة: وتنحصر مساحة الأراضي بها بين 9000 و 7000 هكتار، وعددها ثلاث بلديات من المنطقة الشرقية (الزرق، بحير الشرقي، الجازية) وأربع بلديات من المنطقة الغربية (عين كرشة، هنشير تومغني، الحرملية، سوق نعمان).

4-3 بلديات بها مساحات زراعية ضعيفة: وتنحصر بين 6000 و 3000 هكتار حيث نجد بلدية واحدة من المنطقة الوسطى هي بلدية عين الديس، وبلديتين من المنطقة الشمالية الشرقية (عين البيضاء، بلالة) وبلديتين من المنطقة الغربية (أولاد قاسم، أولاد زواي). (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2018، ص55)

مساحة الأراضي الزراعية في ولاية أم البواقي تتوزع بشكل غير متساوي بين البلديات، حيث تتواجد البلديات ذات المساحة الزراعية الواسعة في المنطقتين الشمالية الشرقية و الوسطى إضافة الى بعض البلديات الغربية ، حيث

استحوذت على نسبة 76.16% من المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية، وتأتي بعدها البلديات ذات المساحة الزراعية المتوسطة المتواجدة في المنطقة الشرقية وبعضها في المنطقة الغربية ومثلت نسبة 16.43% من مساحة الأراضي الزراعية للولاية، في الأخير نجد البلديات ذات المساحة الزراعية الضعيفة عددها قليل جدا 5 بلديات مثلت نسبة 7.39% موزعة في ثلاث جهات (شمال، شرق، وغرب).

نستنتج أن توزيع الأراضي الزراعية في بلديات ولاية أم البواقي تتحكم فيه عوامل طبيعية أهمها: التضاريس، عامل الانبساط، التساقط ... وغيرها.

5-العوامل المساعدة على الإنتاج الفلاحي: من أجل تحسين وتطوير الإنتاج الفلاحي تقوم الدولة والولاية بتوفير عوامل مساعدة للإنتاج كالدعم الفلاحي من خلال القروض البنكية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية توسيع استعمال الأدوية والمبيدات والأسمدة وتطوير عتاد السقي بتحسين وضعية الموارد المائية، إضافة الى العناية بالبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، كل هذه العوامل إذا توفرت خلقت لنا قطاع فلاحي عصري ومتطور لذا سندرس مدى توفر هذه العوامل بمنطقة الدراسة.

5-1 تطور في استعمال الأسمدة: إدخال الآلات وحدها لا يكفي لتنمية الفلاحة وتطويرها كما أنها لا تمكن من استرجاع خصوبة التربة لأن الطريقة القديمة التي كانت تستعمل لتسميد الأرض أو لاسترجاع خصوبتها، هي إما ترك الأرض بورا للراحة سنة وحرثها سنة أخرى، أو تسميدها بفضلات بقايا الحيوانات. ولكل من الطريقتين مساوئهما، حيث أن ترك الأرض بورا سنة كاملة دون استغلالها معناه عدم استغلال الفلاح لهذه الأرض التي هو بحاجة الى استغلالها هذا إذا نظرنا من زاوية الاقتصاد الكلي فمعناه خسارة اقتصادية كبيرة للبلاد ناتجة عن عدم استغلال الأرض المتروكة بورا، كما أن ترك الأرض بورا لمدة معينة يسمح بنمو الكثير من الأعشاب الضارة، أما عن استعمال بقايا وفضلات الحيوانات فهي تساعد على نمو الأعشاب المضرّة بالمحاصيل الفلاحية من جهة كما يساعد على نمو الأمراض الفطرية من جهة أخرى. وعليه فزيادة على ما قدمته عملية التصنيع من مختلف الآلات للقطاع الفلاحي، فإنها تقوم بإنتاج مختلف الأسمدة وهي عدة أنواع، لكل نوع أهميته وخواصه فمنها من يزيد الأرض أكثر خصوبة، وبالتالي تحسين نوعية الإنتاج وكميته مما يؤدي إلى زيادة مردودية الهكتار والمحافظة على خصوبة الأرض مما يمكن المزارع من استغلال الأرض كل سنة كما أن بعض الأسمدة تعمل على تقوية المنتج والقضاء على مختلف الأعشاب الضارة. ونتيجة لأهمية الأسمدة ودورها في التنمية الفلاحية فقد مكنت التنمية الصناعية التي شرع فيها بعد الاستقلال مباشرة من إعطاء هذا القطاع الحيوي أهمية كبرى باعتباره أحد العوامل الأساسية في تحسين مردودية القطاع الفلاحي وتحقيق الأهداف المرجوة منه والمتمثلة أساسا في تلبية الاحتياجات الوطنية وتحقيق الاستقلال الغذائي، فالأسمدة مادة حيوية لتخصيب التربة وهي ضرورة لا بد منها لتحسين المحاصيل ورفع المردودية وتحقيق التنمية الفلاحية خاصة إذا ما تم التقيد بطريقة استعمالها وفق المقاييس العلمية من طرف الفلاح.

5-2 برنامج تحسين الإنتاج عن طريق السقي:

1-وضعية الموارد المائية:

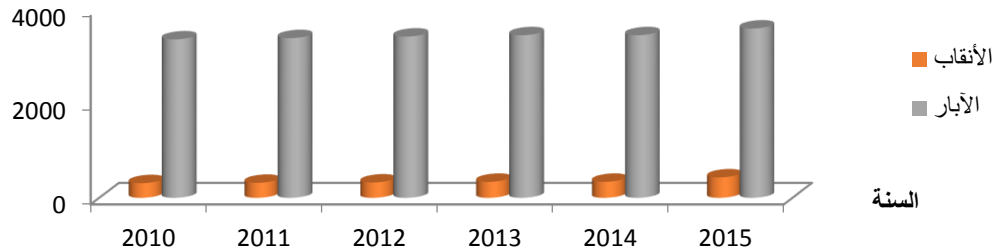
جدول رقم (02): الموارد المائية المستعملة لسقي الأراضي الزراعية في الولاية 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
-------	------	------	------	------	------	------

433	339	339	325	318	311	الأنقَاب
3 591	3 449	3 449	3 420	3 387	3 360	الآبَار
01	01	01	01	01	01	السُدود
09	09	09	09	09	09	السد الربوي
02	02	02	02	02	02	الأودية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية 2018

شكل رقم 02: وضعية الموارد المائية في ولاية أم البواقي 2010-2015



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية أم البواقي 2018

نلاحظ من خلال الجدول والأعمدة البيانية أن الموارد المائية في الولاية شهدت زيادة طفيفة فيما يخص عدد الأنقَاب والآبار من سنة 2010 إلى سنة 2015، في حين أن عدد السدود والأودية لم يلاحظ أي زيادة حيث بقي عددها ثابتا طوال الخمس سنوات، وبسبب الانخفاض المحسوس في مستوى المياه الجوفية فقد تم منح عدد معتبر من تراخيص الحفر وتنمية الأنقَاب، حيث تم ترخيص حفر 48 نَقْب 115 بئرو 6 تراخيص لإعادة تأهيل أنقَاب غير منتجة، كما قامت مديرية المصالح الفلاحية بإعادة تأهيل 148 بئر متضرر من فيضانات (مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2018).

6-الدعم الفلاحي:

تميز هذا الخماسي بتطبيق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي ولدعم هاته السياسة وضعت برامج مشتركة وقرارات عرضية تلخصت فيما يلي:

-عصرنة الإدارة.

-إحداث ديناميكية في مجال التكوين، الإعلام، الاتصال، الإرشاد، البحث والتحليل.

-تقوية مصالح المراقبة والحماية البيطرية، الصحة النباتية، مكافحة حرائق الغابات، تقنيات اقتصاد الماء.

-المحافظة على الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

-برنامج تقوية القدرات (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2018).

ومن هذا المنطلق انبثق "عقد النجاعة" الذي يربط الولاية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية وتتمثل أهدافه فيما يلي:

-تحديد أهداف الإنتاج حسب خصوصيات وقدرات كل منطقة خلال الخماسي (2010-2014).

-تكثيف الانتاج في الفروع الاستراتيجية كالحبوب، الحليب، اللحوم، البطاطا، الطماطم الصناعية.

-بلغ متوسط نمو سنوي قدره 8%، في قطاع الفلاحة بعدما كان 6% (مديرية المصالح الفلاحية ولاية أم البواقي 2018).

7-التدعيمات والقروض الفلاحية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بالاتفاق مع مديرية المصالح الفلاحية بالتكفل بالأمور المالية الفلاحية ومنح القروض المالية أو المادية للفلاحين، ومن بين هذه القروض ما يلي:

7-1 قرض الرفيق: أحد القروض المهمة للفلاح وكذا لتطوير الفلاحة ويمكن تعريفه كما يلي: "هو أحد القروض الموسمية خصص لفائدة الفلاحين والمربين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض حيث أن، لكل مستفيد من قرض الرفيق يسدد مستحقته من أجل سنة واحدة وله الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وكذا الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية". وكل مستفيد لا يسدد مستحقته في أجل سنة واحدة (ممددة بستة أشهر) يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن القرض وإمكانية الاستفادة من قروض جديدة. (بوقبال، 2016، ص91)

أ المجالات التي يشملها القرض:

-اقتناء المداخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتائل، أسمدة، مواد الصحة النباتية).

-عوامل ووسائل الانتاج (مزروعات موسمية).

-تحسين نظام السقي (التجمع والاستعمال المقتصر للمياه).

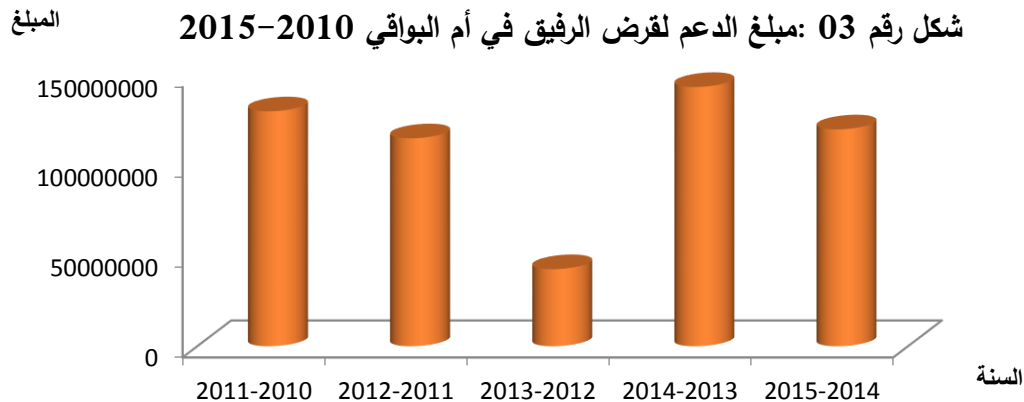
-اقتناء أغذية الحيوانات (كل الأصناف) ووسائل الشرب والأدوية البيطرية.

-اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع والايجار.

-إعادة تعمير أو تعمير الاسطبلات والحظائر الحيوانية والمرابض.

ب-المستفيدون من القرض: ان قرض الرفيق يختص به بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو موجه الى: المربين على شكل أفراد وتعاونيات، التجمعات الفلاحية، وحدات الخدمات الفلاحية، مخزنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع. (مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2018)

❖ نصيب ولاية أم البواقي من قرض الرفيق:



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية أم البواقي 2018

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الولاية استفادت من قرض الرفيق خلال الخماسي 2010-2015 من مبلغ دعم قدر بـ 552686303 دج حيث قدمت لعدد من الملفات المنجزة كان عددها 855 ملف حيث كان موسم 2013-2014 قد تحصل على أكبر مبلغ قدر بـ 143886415 دج. (بن حركات، 2015، ص 6-7-8)

7-2 قرض التحدي: "هو قرض موجه للاستثمار يتم منحه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، في حين فإن مشاريع الاستثمار تحدد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وقد حددت مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR قيمة قرض التحدي بـ 1 مليون دينار (ما يعادل 100 مليون سنتيم) لكل 1 هكتار من الأراضي فيما يخص الاستغلال الجديد للمستثمرات الفلاحية وتربية الماشية التي لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات، و 100 مليون دينار (أي ما يعادل 10 مليار سنتيم) لفائدة المتعاملين الاقتصاديين ممن تتعدى مساحة مستثمراتهم الـ 10 هكتارات وذلك بعد حصولهم على موافقة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أم البواقي، 201).

أ-المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي:

- أشغال التهيئة وحماية الأراضي.
 - عمليات تطوير السقي الفلاحي.
 - وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات.
 - إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم. (بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أم البواقي، 2018)
- نصيب ولاية أم البواقي من قرض التحدي:**

ولاية أم البواقي استفادت من قرض التحدي خلال الخماسي 2010-2015 من مبلغ دعم قدر بـ 719771104.03 دج (بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أم البواقي 2020)¹ حيث بلغ عدد الملفات المنجزة 99 ملفا ما يعادل 116 مستثمرة، حيث شملت ما يلي: العتاد الفلاحي، اقتناء الأغنام، اقتناء الأبقار، بناء الإسطبلات، بطاريات الدجاج، معاصر الزيتون.

حوصلة التدعيمات والقروض الفلاحية في ولاية أم البواقي 2010-2015 (قرض الرفيق وقرض التحدي):

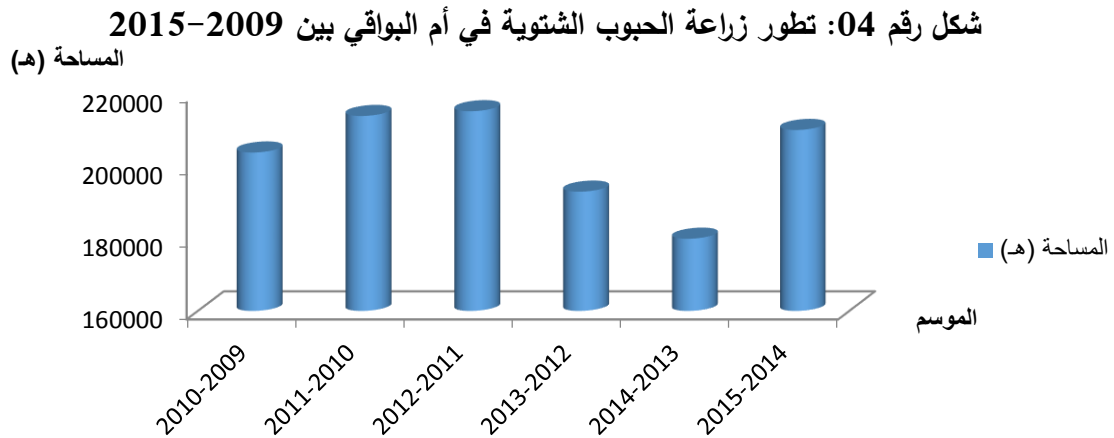
الدعم الفلاحي المالي والمادي شمل:

- الإنتاج النباتي: (بقوليات غذائية، خضروات حقلية، الزيتون).
 - الإنتاج الحيواني: يشمل (الأبقار، الدواجن، تربية النحل، تربية الخيول).
 - المكننة: (الجرارات، العتاد المرافق، آلات الحصاد).
 - عتاد السقي: (آلات الرش، المضخات، حفر النقب، شبكة السقي والتقطير، قنوات جلب المياه).
- بلغ مبلغ الدعم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR قدر خلال فترة خمس سنوات بمجموع 648 364 086.78 دج (بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أم البواقي 2018)
- مما سبق سجلنا بان ولاية أم البواقي تعاني من نقص في الإمكانيات الفلاحية تتمثل في قلة العتاد الفلاحي وقلة استعمال الأسمدة والمبيدات، إضافة إلى ضعف الإمكانيات والتجهيزات الخاصة والضرورية التي يحتاجها الفلاحون، والتي سيكون لها التأثير السلبي على واقع الإنتاج الفلاحي بالولاية

8- المحاصيل الزراعية:

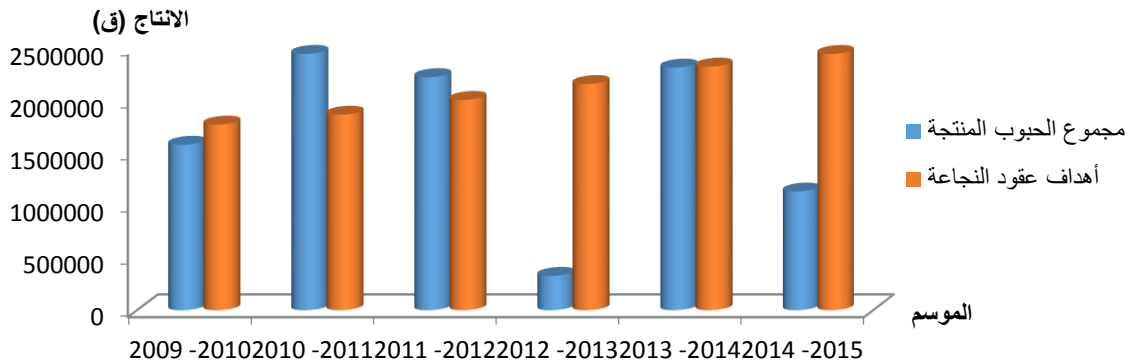
8-1 الإنتاج النباتي: تتركز الولاية في الإنتاج النباتي على زراعة الحبوب بالدرجة الأولى باعتباره النشاط الفلاحي الرئيسي بسبب الظروف الطبيعية والمناخية وهي ذات تأثير اقتصادي واجتماعي، وهو النشاط الغالب في المنطقة حيث يخصص سنويا ما يزيد عن 200.000 هكتار لزراعة هاته الشعبة على نطاق واسع عبر مناطق الولاية الملائمة من حيث التربة، المناخ، وعلى الرغم من الدعم المخصص لهاته الشعبة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري إلا أن إنتاجها يبقى مرتبط ارتباطا كليا بالمناخ، وكمية الأمطار المتساقطة خلال الموسم الزراعي، أما زراعة الخضروات، الأعلاف والمحاصيل الصناعية فتكون مسقية.

أ- إنتاج الحبوب: تعتبر الحبوب من المواد واسعة الاستهلاك وقاعدة لنمط الاستهلاك لدى السكان، فالطلب عليها متزايد مقابل عدم بلوغ الإنتاج الوطني مستوى تغطية السوق، لذلك عملت الدولة إلى تشجيع الفلاح لتكثيف إنتاج هذه المادة الاستراتيجية عن طريق توفير البذور والأسمدة المدعمة والعتاد الفلاحي بحكم المنطقة التي تنتمي إلى الجهة الشمالية الشرقية من الهضاب العليا التي تمتاز بالزراعات الواسعة فإن زراعة الحبوب تستحوذ على نسب عالية من المساحات حيث وصل خلال الفترة (2014-2015) إلى 210.000 هكتار بنسبة 58.19 % من المساحة الزراعية المستغلة.



من خلال الشكل البياني رقم 04 الذي يمثل تطور زراعة الحبوب الشتوية (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير والخرطال) في الولاية فإن المساحة المزروعة تطورت تطورا إيجابيا حيث زادت من 203776 هكتار موسم 2009-2010 إلى 210000 هكتار موسم 2014-2015 وذلك بسبب استصلاح مزيد من الأراضي، ماعدا موسمي 2012-2013 و 2013-2014 (دهينة، 2016، ص38) فقد عرفا تذبذبا وتراجعا بسبب الجفاف الذي حل في هذه الفترة والذي أثر سلبا على جميع المحاصيل الزراعية بما فيها الحبوب الشتوية.

شكل رقم 05: مقارنة بين عقود النجاعة و إنتاج الحبوب الشتوية 2009/2015



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية أم البواقي 2018

من خلال الشكل البياني يتضح أن إنتاج الولاية من الحبوب مقارنة بعقود النجاعة تقريبا محقق في أغلب المواسم ماعدا موسم 2013-2012 الذي تميز بالجفاف وكان الإنتاج ضعيفا جدا، حيث تحققت نسب الإنجاز المخطط لها فكان موسم 2011-2010 قد وصل إلى 131 % يليها موسم 2012-2011 بنسبة 110 %، لتتخفص النسبة إلى 15 % موسم 2013-2012، لتعاود الارتفاع إلى 99 % موسم 2014-2015.

ب-توزيع الإنتاج سنة 2016: سنة 2016 بلغت المساحة المزروعة 210018 هكتار بمعدل إنتاج قدر بـ 2.098.609 قنطار، فتحتل بلديات المنطقة السهلية الوسطى والغربية المراتب الأولى في إنتاج الحبوب أم البواقي 168360 قنطار، عين مليلة 160448 قنطار، أولاد حملة 149571 قنطار، عين فكرون 149394 قنطار، وذلك لوجود الأراضي الزراعية ذات المساحة الواسعة والخصبة إضافة إلى كميات الأمطار الكافية بالمنطقة (أكثر من 400 مم سنويا)، تأتي بعدها بلديات المنطقة الغربية بمعدلات إنتاج ضعيفة جدا حيث تركز أضعف معدل إنتاجي في بلدية بلالة (272 قنطار) وبلدية الضلعة (6220 قنطار) هذا راجع إلى طابع التضاريس الصعبة في المنطقة والاعتماد الكلي على مياه الأمطار بالرغم من المساحات الواسعة لهذه البلديات والمخصصة لزراعة الحبوب مثل بلدية بلالة 3290 هكتار مقابل 272 قنطار، (رزقي، 2014، ص13) وهذا يعد معدلا إنتاجيا ضعيفا جدا مقارنة بالمساحة الواسعة لها.

خاتمة: نتائج الدراسة والتوصيات

من خلال دراسة الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني اتضح أن هنالك تنوعا وتطورا في الثروة والإنتاج الحيواني خاصة اللحوم البيضاء إضافة إلى الإنتاج النباتي خاصة الحبوب الشتوية جعل الولاية مصنفة من الولايات الرائدة في الفلاحة ولكنها تعرف بعض التذبذب في الإنتاج النباتي وهذا راجع إلى عوامل:

عوامل مناخية: حيث تتميز المنطقة بمناخ قاري شبه جاف يتميز بقلة التساقط ومدى حراري كبير.

عوامل بشرية: تتمثل في قلة اليد العاملة المؤهلة وكذلك توجه الشباب إلى قطاعات أخرى أكثر ضمانا.

عوامل اقتصادية: تتمثل في قلة المكننة وعدم الاستعمال الجيد للأسمدة والمبيدات.

-بالنسبة لتوزيع الإنتاج الحيواني والنباتي فهو يتركز بشكل كبير في المنطقة الغربية بسبب الطبيعة التضاريسية الملائمة والتي تتمثل في شساعة الأراضي الزراعية، خصوبة التربة والحجم السكاني الكبير بالمنطقة، تأتي في الدرجة الثانية المنطقة الشمالية الوسطى والجنوبية التي رغم المساحات الزراعية الكبيرة بها فإن طبيعة التربة الأقل خصوبة وأكثر ملوحة (امتداد السباح) والمناخ شبه صحراوي أثر على الإنتاج خاصة الزراعات المروية.

-أما المنطقة الشرقية فتعاني من نقص كبير في الإنتاج الحيواني والنباتي وذلك راجع إلى الطبيعة التضاريسية ونقص الموارد المائية المعيقة للإنتاج الفلاحي.

-تعتبر مشاريع التنمية الريفية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر مؤخرا؛ سجل التمويل الفلاحي البنكي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالات تبسة انخفاضا في السنوات الأخيرة مقارنة مع سنة 2012، أين سجل أكبر نسبة، بسبب تقليص التمويل الممنوح من طرف وكالات التشغيل (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) والتي يدخل فيها البنك كطرف ثالث في تمويل مشاريعها، تطوير الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، يتطلب الاستمرار في تجديد الاقتصاد الفلاحي، الذي يقوم على توفير بيئة محفزة، وانتهاج سياسة رشيدة فعالة لدعم المشروعات الفلاحية في الجزائر؛ الخطط والبرامج ذات البعد الوطني والتسيير المركزي (المخططات البلدية للتنمية) تبقى بعيدة عن التكفل بالاحتياجات المحلية الخاصة وتعجز عن تحقيق التوازن الجهوي؛ ما لم تكن مصحوبة ببرامج محلية يتم إعدادها والتخطيط لها وتنفيذها محليا.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- المراسيم والقوانين

- الأمر رقم 08-02 بتاريخ 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008

- 2- التقارير

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أم البواقي، ملفات قرض التحدي، 2018.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أم البواقي، ملفات قرض الرفيق، 2018.
- مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي، الوضعية الفلاحية للولاية، 2018.
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مؤنوغرافيا ولاية أم البواقي، 2018.
- وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، 2018.

- 3- الكتب والمذكرات

- بن حركات عائشة، قرض الرفيق وآفاق تطويره في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
- بوقبال وردة، نتائج وآثار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، 2016.
- دهبنة مجدولين، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
- رزقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2014.

- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2001.

4-المجلات

جعفري جمال وعبدلي ادريس: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014

مقال منشور بمجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد، 03، رقم 01، سنة 2019، على الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122740>

محمد بوهلال والطبيب الوافي، دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة-2017

2000، مقال منشور بمجلة الباحث، مجلد 19، رقم 01، سنة 2019، على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105104>
